المجلد: 16 العدد: 3 الجزء: 2 في (2024 /7/1) Lark Journal
وقائع المؤتمر العلمي الثامن لكلية الاداب – جامعة واسط، بالتعاون مع مجلة لارك تحت شعار (المسارات المعرفية للعلوم الانسانية والاجتماعية الواقع وآفاق الريادة، المنعقد بتاريخ (2024/4/23)

ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Assistant Professor: Abdul-Jawad Abdul-Razzaq Al-Husseini
University: Wasit University
College: College Of Arts
Email: aalhusainy@uowasit.edu.iq

Keywords:
the real issue, the external issue, the same matter, the mental issue, the reality board.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	28 Apr 2024
Accepted	14 Jun 2024
Available online	1 Jul 2024

In the meaning of reality, the same thing

A B S T R A C T

After the translation of Aristotle's logical books into Arabic, Muslim philosophers reacted to them to a great extent, yet, despite their many statements, they did not stand at their borders and did not make them an invincible dam without their pursuit and diligence. They breakfasted, criticized and worked hard. Among the investigations that Muslim philosophers inherited from the Aristotle logic, the case-searcher, and the owners of the truth in it. New terms emerged that were not defined by aristocracy, such as the mental issue, the real issue, and other logical terms that contributed significantly to the interpretation of many mysterious cognitive phenomena. Given the accuracy and difficulty of these terms, the words of the flag were not obscured in their identification, but touched some of the terms from the vague symbols, as the same term, and the search was aimed at tracking the genesis of some of these terms with a statement of their meaning and meaning

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss16.3600

في معنى الواقع ونفس الأمر

أ .م . عبدالجواد عبدالرزاق الحسيني/جامعة واسط / كلية الاداب

الخلاصة:

بعد ترجمة كتب أرسطو المنطقية الى اللغة العربية, تفاعل الفلاسفة المسلمون معها الى درجة بعيدة, وبالرغم من ذلك, وافاداتهم الكثيرة منها, إلا انهم لم يقفوا عند حدودها, ولم يجعلوها سدّاً منيعاً دون سعيهم واجتهادهم, فطوروا ونقدوا واجتهدوا, ومن جملة المباحث التي ورثها الفلاسفة المسلمون من المنطق الآرسطي, مبحث القضايا, وملاك الصدق فيها, ونتيجة الجهد المنطقي الكبير للفلاسفة المسلمين, وصل البحث الى مديات أبعد مما كان عليه, وتفتقت منه آفاق بعد رتق طويل الأمد ! فظهرت مصطلحات جديدة لم يعهدها المنطق الآرسطي, كالقضية الذهنية, والقضية الحقيقية, وغيرها من المصطلحات المنطقية التي أسهمت الى

حد كبير في تفسير العديد من الظواهر المعرفية الغامضة, ونظراً لدقة هذه المصطلحات وصعوبتها, لم تخل كلمات الأعلام من بعض الغموض في تحديدها, بل أمست بعض المصطلحات من الرموز الغامضة, كمصطلح نفس الأمر, ويهدف البحث الى تتبع النشأة لبعض هذه المصطلحات مع بيان معناها وتحديد دلالتها.

الكلمات المفتاحية :القضية الحقيقية, القضية الخارجية, نفس الأمر, القضية الذهنية, لوح الواقع.

تصور الواقع ونفس الأمر, متفرع على القول بوجود قضايا ليست خارجية محسوسة يمكن الإشارة إليها, وهي القضايا الذهنية والحقيقية, فالخارجية ما كانت أفرادها محققة خارجاً, أما الحقيقية فمقدرة, بينما الذهنية فأفرادها في الذهن, سواء كانت ممكنة أو ممتنعة, هذا هو المعنى المشهور لدى المناطقة والفلاسفة.

قال صدر الدين الشيرازي (ايجاب القضية يقتضي وجود موضوعها، اذ المعدوم لا يثبت له شيء , اما محققاً كما في الخارجية, او مقدراً كما في الحقيقية, او ذهناً كما في الذهنية)(الشيرازي, 1362, ص14).

وهذا التقسيم الثلاثي للقضايا تقسيم حديث في تاريخ المنطق, لم يكن موجوداً في المنطق الآرسطي, وإنما ظهر تدريجاً في الفلسفة الاسلامية في القرن السادس الهجري تقريباً, فالقضية الذهنية متفرعة على مبحث الوجود الذهني الذي ظهر أولاً في أبحاث الفيلسوف أبي البركات البغدادي (560هـ), وقيل إن تسميتها بالذهنية يعود للأثير الأبهري (663هـ) ومعناها كما قيل أن يكون موضوعها ممتنع الوجود[1].

وفيما بعد توسعت, أي الذهنية, لتشمل الممكن غير الموجود خارجاً, ولم يستقر أمرها إلا تدريجاً, فلم يذكرها نجم الدين الكاتبي (675هـ) في الرسالة الشمسية, فضلاً عن شارحها قطب الدين الرازي (766هـ)(ينظر: الرازي, 1426, ص258), لكن الأخير ذكر بأن تقسيم القضايا ليس حاصراً.

والذي يظهر إن علي بن محمد الشريف الجرجاني (816هـ) هو من وضع مصطلح القضية الذهنية بمعنى كونها ظرفاً للأحكام المنطقية (ينظر: الجرجاني, 1426, ص259), وكان هذا في سياق معنى اصطلاحي جديد ذكره الجرجاني, مفاده ان القضايا الخارجية ما كان موضوعها خارجياً, متحققا أو مقدرا , وأما الحقيقية

[1] لمزيد من التفصيل ينظر(السنوسي, مختصر في علم المنطق, ط1, مصر, 1330, ص182. أيضاً ذكرها الشريف الجرجاني كقضية موضوعها المحال, لكن لم يذكر واضعها, ينظر: حاشية الجرجاني على تحرير القواعد للرازي, تحقيق: محسن بيدارفر, ط2, قم, 1426, ص258.

فالحكم على طبيعة الفرد وحقيقته, من غير لحاظ كونه ذهني أو خارجي, متحققاً كان أو مقدراً, والذهنية ما كان فردها ذهنيا لا يتحقق بالخارج, بل يكون الخارج منشأ لانتزاعه, كالمعقولات المنطقية.

ودلالة هذا التقسيم تختلف عن دلالة التقسيم الأول, والأول هو المشهور في كلمات المناطقة والفلاسفة, واستمر القول به حتى بعد عصر الجرجاني, كما في التهذيب للتفتازاني (791هـ), وفي حاشيته, للملا عبد الله اليزدي (981هـــ)(ينظر: التفتازاني, 1423, ص58), و كما وجدناه سابقاً لدى صدر الدين الشيرازي, ومن بعده الملا هادي السبزواري, ومن المعاصرين الشيخ محمد رضا المظفر (1383هـ)(ينظر: المظفر, 1425, ص137), وغيرهم الكثير.

وفي علم أصول الفقه, استخدم التقسيم الأول بصورة مركزة في أبحاث الشيخ محمد حسين النائيني (1355هـ)(ينظر: الكاظمي, 1424, ج3, ص170), وآستمر في المدرسة الأصولية, تبعاً للمناطقة والفلاسفة, لكن بعض المتأخرين تبنوا التقسيم الثاني فاتهموا الأصوليين الأوائل بالخلط بين القضايا الحقيقية والقضايا الخارجية[2], وهذا غير صحيح, لما تقدم.

أما القضية الحقيقية فيظهر من بيان العلامة الحسن بن يوسف الحلي (726هـــ) أن الكلام عنها لم يكن محرراً في الدرس الفلسفي قبل مجيء أستاذه نصير الدين الطوسي (672هـــ)(ينظر: الحلي, 1419, ص104).

وينتمي هذا اللون من الأبحاث الى نظرية المعرفة, وبالتحديد ملاك الصدق في القضايا, وهذا البحث ليس جديداً في الفكر الفلسفي, إذ تعود إرهاصاته الى أفلاطون وأرسطو, وآختلف الآثنان في متعلق الصدق والكذب, هل هي المفردات أم القضايا ؟ قال أفلاطون بالمفردات, بينما اختار أرسطو القضايا[3], ومناط الصدق لدى أفلاطون محاكاة عالم المثل, وعند أرسطو العالم الحسي, وبظهور القضايا الذهنية والحقيقية, صار الفلاسفة السائرون على المنهج الأرسطي يبحثون عن مناط صدق آخر.

[2] يمكن ملاحظة اتهام علماء الأصول بالخلط وعدم الوقوف على المصطلح, في كتابات الشيخ جوادي آملي, خصوصاً في كتابه نظرية المعرفة.

[3] للمزيد من التوضيح في هذا المجال, ينظر الدراسة التي قدمها عزمي طه السيد احمد لترجمته محاورة أفلاطون في فلسفة اللغة (كراتيليوس).

ولكون المنطق الآرسطي لم يتعامل مع غير القضايا الخارجية, ومناط صدق هذه القضايا هو الخارج الحسي, فلم توجد آنذاك ضرورة للبحث عن غير ذلك, كما سيحصل في الفلسفة الاسلامية, بعد تنبهها الى القضايا الحقيقية والذهنية.

فقالوا : بنفس الأمر, وهو الواقع الأعم من الواقع الذهني والخارجي, ويصطلح عليه أيضاً بالخارجي بالمعنى الأعم, في قبال الواقع الخارجي بالمعنى الأخص كواقعية زيد في الخارج مثلاً, و هذا ما عبر عنه السيد محمد باقر الصدر بقوله : لوح الواقع أوسع من لوح الوجود (ينظر: الصدر, 1405, ج2, ص398).

أي إن لوح الواقع الخارجي بالمعنى الأعم, أكثر سعة من لوح الوجود الخارجي بالمعنى الأخص؛ ذلك لأن كل أمر له تحقق في الخارج بالمعنى الأخص, له تحقق في الخارج بالمعنى الأعم, أي الواقع و نفس الأمر, دون العكس, فمثلاً نحكم على زيد المعدوم خارجاً بأنه ممكن وإنه إنسان, فصار لدينا بلحاظ معين, وجود واقعي نفس أمري, ووجود خارجي, ووجود ذهني.

والسؤال ما هو هذا المسمى بنفس الأمر ؟

لخص أحد مهرة أساتذة الفن محل النزاع بقوله (إن العلماء متفقون على كون الوجود في نفس الأمر هو وجود الشيء في نفسه, ولكن اختلفوا . هل هو وجود الشيء في حد ذاته, أو وجوده في العقل الفعال)(ينظر: كاشف الغطاء, 1443, ص269)[4]. بمعنى أن مصطلح نفس الأمر صياغة أخرى لمصطلح الأمر نفسه, أي ذاته, والاختلاف يقع في ظرف تحقق ذات الأمر ونفسه, فهل ظرف تحققه منفصل عنه, كما هو الحال لو جعلنا العقل الفعال ظرفاً له ؟ أم ان ظرف تحققه غير منفصل عنه, كما هو الحال لو قلنا بأن حد ذاته هو عين ظرف تحققه ؟

ذهب نصير الدين الطوسي الى تحققه في العقل الفعال, فقال بضرورة وجود موجود أزلي قائم بذاته, يكون مصححاً للقضايا الصادقة, تتوفر فيه جميع الأحكام اليقينية, فيكون المطابق (بفتح الباء) لما في الذهن من قضايا صادقة, وهو العقل الفعال, المسمى بنفس الأمر فلسفيّاً, وهو عينه المسمى بلغة القرآن الكريم باللوح المحفوظ أو الكتاب المبين (ينظر: الطوسي, 1980, ص479).

[4] والتعليقة تقريراً لدرس أستاذه في الفلسفة الإسلامية, وهو السيد حسن, ولم يذكر لقبه, وهي تعليقة جليلة دقيقة, تنطوي على أبحاث فيها من العمق والدقة, ما يكشف عن علو كعب صاحبها في الحكمة, وتوغله في العقليات.

وفســـروا قوله تعالى (ألا له الخلق والأمر)[5], بأن عالم الخلق هو العالم الخارج بالمعنى الأخص, وعالم الأمر هو عالم نفس الأمر (ينظر: الصدر, 1419, ص17) . ولا يخفى اقتراب هذا الرأي من مذهب أفلاطون.

ونظراً لحداثة المسألة, فقد ٱجتهد الفلاسفة المسلمون في تحقيقها, ٱنطلاقاً مما بدأه الطوسي, عرضاً ونقداً, وقد توصلوا الى غير ما ذهب اليه الطوسي, وبالرغم من ذلك يبقى قصب السبق من نصيبه, فهو من نبه الفلاسفة المسلمين الى هذا البحث المهم.

وكان لعلماء أصول الفقه دور في تنقيح المسألة, وكلمات محققيهم لا تخلو من اختلاف, فالفلاسفة منهم قالوا : إن نفس الأمر أي حد الشيء في ذاته (ينظر: الأصفهاني, 1400, ج1, ص275), وهو مختار الفلاسفة كما سيأتي, ومنهم من ذهب الى استقلال نفس الأمر كعالم واقعي أزلي غير مجعول وثابت مستقر لا يمكن تبديله البتة, وهو مستقل عن كل العقول حتى الواجب تعالى فضلاً عن العقل الفعال وما دونه من العقول[6]! ولا يخفى ما فيه.

أما الفلاســـفة بعد الطوســـي, فبالرغم من تفاوت مذاهبهم الفلســـفية, واختلاف مبانيهم المعرفية, فيمكن الوصـــول الى نقطة يجتمعون عليها, مفادها اعتبارية نفس الأمر, أي انه ثبوت الشـــيء بلحاظ خاص واعتبار معين, بحيث لا يلحظ فيه الشيء بوجوديه الخارجي والذهني, بل بما هو في حد نفسه فحسب (ينظر: الداماد, 1401, ص39).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

[5] الأعراف : 54.

[6] ينظر: محمد باقر الصدر, بحوث في علم الأصول, ج2, ص396. على أن رفض علماء الأصول كون عالم الواقع ونفس الأمر, عالماً اعتبارياً يعود الى ما يتصل بالمعقولات الثانية الفلسفية, وكون ظرف عروضها في الذهن, واتصافها بمعروضها في الخارج, وهذا ما رفضه الشهيد الصدر, إذ يقول (إن هذا المدعى غير قابل للقبول لأنا لا نتعقل أن يكون العروض في عالم والاتصاف في عالم آخر، لأنه لا يكون الاتصاف إلا باعتبار العروض وبسببه) بحوث في علم الأصول, ج2, ص396. وللشهيد المطهري موقف مشابه لموقف الشهيد الصدر, لكنه لم يرفض أصل المسألة بل شذبها وتوصل الى وجود مسامحة في كلمات الفلاسفة, وبتجاوزها يرتفع الإشكال, ينظر: مرتضى المطهري, شرح المنظومة, ترجمة: عمار ابو رغيف, ط1, بغداد, د.ت, ص133. وإشكال الشهيدين الصدر و المطهري مبني على ما حققه صدر الدين الشيرازي حول هذا الموضوع, ينظر: الشيرازي, الأسفار, تحقيق: حسن زادة آملي, ط4, طهران, 1386, ج1, ص556.

باعتباره مستقلاً عن المدرك له, حتى فسروا نفس الأمر بالأمر نفسه, أي في مرحلة تقرره الماهوي وما فيه من لوازم, فالخمسة بما هي في حد نفسها, ونفس أمرها عدد فردي, من دون لحاظ وجوديها الخارجي والذهني.

أما الطوسي فيستدل على العقل الفعال, بأن المطابقة لا تكون إلا بين شيئين, ولما كان هناك قضايا صادقة أزلاً, ولا مطابق لها في الخارج الحسي, فوجب وجود مطابق لها, وهو العقل الفعال (ينظر: الطوسي, 1980, ص480).

لكن جمعاً من الفلاسفة لم يقبل ما ذهب اليه الطوسي, وخصوصاً فلاسفة الحكمة اليمانية, اتباع الفيلسوف محمد باقر الداماد, فقد سجل أحد تلامذته وهو شمس الدين الجيلاني, ملاحظتين على بيان الطوسي :

الأولى : يلزم من ذلك وجود موجود أزلي, غير واجب الوجود تعالى, وهذا أمر مرفوض, وذلك من جهتين, الأولى وجود الأدلة القاطعة على وحدة الواجب (ينظر: الجيلاني, 1435, ص66), فإن قيل سلب الوجوب عن العقل الفعال لا يستلزم سلب القدم الزماني, فجوابه البطلان من وجهين:

الأول: ثبوت الجعل للملازمات العقلية, فمثلاً امتناع النقيضين, ليس ذاتيّاً, بل مجعولا, وهذا ظاهر البطلان, الثاني: وهو عينه الجهة الثانية: أنه قد ثبت بالبرهان القاطع الحدوث الدهري, فالعقل الفعال حادث دهريّاً, وبهذا لا يمكن فرض أزلية العقل الفعال.

وهنا يحيل الجيلاني الى أهم ما حققه استاذه الداماد في الحكمة اليمانية, وهو الحدوث الدهري للعالم, وهي نظرية بِكر في تاريخ الفلسفة عامة, لم يسبقه اليها أحد, وهي من المنجزات الكبيرة التي قدمها الداماد (ينظر: عبدالرزاق, 2021, ص 1061)[7].

الثانية: ان المطابقة بين شيئين, لا تستوجب التباين التام, بل حسبها التباين الاعتباري (ينظر: الجيلاني, 1435, ص66), بمعنى أن المسوغ لافتراض العقل الفعال هو التباين الحقيقي بين ظرفي المطابِق والمطابَق,

[7] لم تلقَ هذه النظرية عناية في مدرسة الحكمة المتعالية لصدر الدين الشيرازي, فقد تجاهلها تماماً في كتاباته وكأنها غير موجودة ! وبعده شوهت الى حد كبير في كتابات اتباع مدرسته وفلاسفتها, حتى أمست من النظريات التي لا قيمة لها, وقد بحثنا هذا الأمر موسعاً في البحث أعلاه.

كالتباين بين ظرفي الذهن والخارج, ولكن لو حصل واكتفينا بمجرد التباين الاعتباري بين المطابِق والمطابَق, لأمكن تحقق ذلك في ظرف واحد, ومن ثم لسنا بحاجة الى افتراض العقل الفعال.

قال شمس الدين الجيلاني (يجوز أن يحصل في ذهن واحد, وجود واحد, وله اعتباران .. أحدهما باعتبار الوجود الذهني, الذي لا بد منه في حصول القضية .. وثانيهما اعتبار الوجود الذهني الذي يكون باعتبار من الاعتبار العقلي .. بشرط لا, أي بشرط كونه مجرداً, أي يأخذ الحيوانية [مثلاً] بمحض الحيوانية, ويجعله مجرداً عن الفصول, وبهذا الاعتبار يصير الحيوان مفهوم الجنس منه, ويكون محل انتزاع مفهوم الجنس, وهذا الوجود الثاني وإن كان في الذهن, لكنه يتصف بأنه الحاذي حذو الخارجي, بمعنى أن الوجود الخارجي كما أنه يترتب عليه الحكم الخارجي والعارض الخارجي, كذلك هذا الوجود الثاني الذهني, يترتب عليه صدق الحكم الذهني والعارض الذهني هو الجنسية, فيكون هذا الوجود الثاني يصحح حمل الجنس, ومنشأ لصدق الحكم على الحيوان بأنه جنس, فتحصل المطابقة بين الوجود الأول بالاعتبار الذهني, وبين الوجود الثاني بالاعتبار الذهني)(الجيلاني, مخطوط, ص263)

وبهذا يكون مناط الصدق في القضايا الذهنية والحقيقية, هو مطابقتهن لذاتهن, لكن لا بلحاظ كون القضية في الذهن من حيث التصديق بها, بل بلحاظ نفس القضية بغض النظر عن كونها في الذهن مورداً للتصديق, فهي بهذا اللحاظ تكون مطابَقاً, وبذاك اللحاظ تكون مطابِقاً, ولحاظ المطابقَة يسمى نفس الأمر, أي الأمر نفسه, من غير فرض الفارض والمعتبر, وهذا معنى قولهم : صدق هذه القضايا بمطابقتها لنفسها, لا لها.

وبهذا يستبعد الجيلاني كل التصورات الأخرى في معنى نفس الأمر, وهي تصورات مضطربة ولا يمكن الركون اليها, فليس نفس الأمر واقعاً مستقلّا ثابتاً كما عند بعض الأصوليين, بل هو لحاظ الشيء في ذاته فحسب.

وهنا يرد إشكال, وهو ما الفرق إذن بين القضايا الكاذبة والصادقة, فقضية الدائرة مربعة, وهي قضية كاذبة, ومع ذلك يمكن لحاظها بكلا اللحاظين, أي من حيث المطابِق والمطابَق, نعم في القضايا الصادقة ربما لا توجد مشكلة, وعليه ففي القضايا غير الخارجية, يجب وجود واقع غير الذهن فإن طابقته فهي صادقة, وإلا فهي كاذبة (ينظر: الطوسي, 1980, ص479)[8].

[8] ينظر أيضاً في ذلك ما سجله الشيخ مرتضى المطهري في ابحاثه الفلسفية, نظير تقريرات شرح المنظومة, ط1, طهران, 1427, ج1, ص198.

وجوابه التمييز بين لونين من اللحاظ المطابَق, فتارة يكون هذا اللحاظ غير متوقف على من يفكر فيه ويأخذه بعين الملاحظة, كتساوي الأضلاع للمربع, وتارة أخرى يكون هذا اللحاظ متوقفا على من يفترضه, بل هو محض افتراض, ولو تجرد عنه ارتفع تماماً, كقضية الدائرة مربعة (ينظر: الآملي, 1377, ج1, ص183), و هذا معنى مطابقة نفس الأمر, أي مطابقة الأمر نفسه خارجاً, أي خارجاً عن حد الافتراض ومستقل عنه, وليس خارجاً عن الذهن, ليكون له واقع مستقل في الخارج.

وبهذا يتضح ان البحث عن مطابَق مستقل لكل قضية أمر عسير, بل قد يقود الى التسلسل, فالإشكال السابق يوجب وجود واقع خارج الذهن, فإن طابقته القضية فبها, وإلا فهي كاذبة, فمثلاً نأتي للقضايا الكاذبة بناء على هذا الوجوب, قالوا انها كاذبة لعدم وجود مطابق لها, لكن كيف علمنا أن لا مطابق لها ؟ ألكونها كاذبة لا مطابق لها ؟ أم لعدم المطابَق ؟

وواضح أنها لا مطابق لها لأنها كاذبة, لأن المطابَق ليس حسيّاً كما في القضايا الخارجية, ففي القضية الخارجية الكاذبة, يكون الكذب نتيجة عدم المطابَق, أما في غيرها فالأمر معكوس, أي عدم المطابَق نتيجة للكذب, وبهذا أمكن الحكم بكذب القضية بلحاظها هي كمطابَق, وعليه فالتباين الاعتباري كافٍ حتى في القضايا الكاذبة.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

والحمد لله رب العالمين, وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

المصادر :

- الحسن بن يوسف الحلي, كشف المراد, تحقيق: حسن زادة آملي, ط8, قم, 1419.
- جوادي آملي, نظرية المعرفة, ترجمة: دار الاسراء, ط3, قم, 1423.
- سعد الدين التفتازاني, تهذيب المنطق, حاشية: ملا عبد الله اليزدي, ط11, قم, 1423.
- شمس الدين الجيلاني, رسالة في معنى نفس الأمر, ضمن: مجموعة رسائل خطية, مجلس الشورى الإيراني.
- شمس الدين الجيلاني, حاشية على رسالة العقل للطوسي, ط1, قم, 1435.
- صدر الدين الشيرازي, الأسفار, تحقيق: حسن زادة آملي, ط4, طهران, 1386.
- صدر الدين الشيرازي, اللمعات المشرقية في الفنون المنطقية, تحقيق: عبد المحسن مشكوة, ط1, طهران, 1362.

- عبدالجواد عبدالرزاق, الحدوث الدهري عند الداماد, مجلة لارك, كلية الآداب. عبدالجواد عبدالرزاق جواد الحسيني م. . (2021). الحدوث الدهري عند الداماد. لارك, 13(4), 1080-1061.
https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss42.2001
- علي بن محمد الشريف الجرجاني, حاشية على تحرير القواعد للرازي, تحقيق: محسن بيدارفر, ط2, قم, 1426.
- علي كاشف الغطاء, تعليقة على شرح المنظومة, ط1, بيروت, 1442.
- قطب الدين الرازي, تحرير القواعد المنطقية, تحقيق: محسن بيدارفر, ط2, قم, 1426.
- محمد الصدر, منهج الأصول, ط1, النجف الأشرف, 1419.
- محمد باقر الصدر, بحوث في علم الأصول, تقريرات, محمود الهاشمي, ط2, قم, 1405.
- محمد باقر الداماد, القبسات, ط1, طهران, 1401 .
- محمد بن يوسف السنوسي, مختصر في علم المنطق, ط1, مصر, 1330.
- محمد تقي الآملي, درر الفوائد (تعليقة على شرح المنظومة للسبزواري), ط2, طهران, 1377.
- محمد حسين الأصفهاني, نهاية الدراية في شرح الكفاية, ط1, قم, 1400.
- نصير الدين الطوسي, رسالة إثبات العقل المفارق, تحقيق: عبد الله نوراني, ط1, بيروت, 1980.

: Sources

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

Al-Hasan bin Yusuf Al-Hilli, Kashf Al-Murad, edited by: Hasanzadeh Amoli, 8th edition, Qom, .1419

.Javadi Amoli, The Theory of Knowledge, translated by: Dar Al-Isra, 3rd edition, Qom, 1423

Saad al-Din al-Taftazani, Tahdheeb al-Luqiq, footnote: Mulla Abdullah al-Yazdi, 11th edition, .Qom, 1423

Shams al-Din al-Jilani, A Treatise on the Meaning of the Same Matter, within: A Collection of .Written Letters, Iranian Shura Council

.Shams al-Din al-Jilani, A Footnote to the Treatise of Reason by al-Tusi, 1st edition, Qom, 1435

.Sadr Al-Din Al-Shirazi, Al-Asfar, edited by: Hassanzadeh Amoli, 4th edition, Tehran, 1386

Sadr al-Din al-Shirazi, The Oriental Luminaries in Logical Arts, edited by: Abdul Mohsen .Mashkwa, 1st edition, Tehran, 1362

Ali bin Muhammad al-Sharif al-Jurjani, A Footnote to Tahrir al-Qawa’id by al-Razi, edited by: .Mohsen Baydarfar, 2nd edition, Qom, 1426

.Ali Kashif Al-Ghita, Commentary on the Explanation of the System, 1st edition, Beirut, 1442

Qutb al-Din al-Razi, Liberation of Logical Rules, edited by: Mohsen Baydarfar, 2nd edition, .Qom, 1426

.Muhammad al-Sadr, Manhaj al-Usul, 1st edition, Najaf al-Ashraf, 1419

Muhammad Baqir al-Sadr, Research in the Science of Principles, Reports, Mahmoud al-.Hashemi, 2nd edition, Qom, 1405

.Muhammad Baqir Al-Damad, Al-Qabasat, 1st edition, Tehran, 1401

.Muhammad bin Yusuf al-Senussi, Summary of Logic, 1st edition, Egypt, 1330

Muhammad Taqi Al-Amli, Durar Al-Fawaid (Commentary on the Explanation of Manzumah by .Al-Sabzwari), 2nd edition, Tehran, 1377

.Muhammad Hussein Al-Isfahani, Nihayat al-Dir’ah fi Sharh al-Kifaya, 1st edition, Qom, 1400

Nasir al-Din al-Tusi, A Treatise on the Proof of the Paradoxical Mind, edited by: Abdullah .Nourani, 1st edition, Beirut, 1980
مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية